تمهيد:

تكتسب مشاركة المرأة العربية في سوق العمل أهمية بالغة نظراً لكون المرأة تشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات العربية، إذ تمثل نحو % 50 من السكان وحوالي % 63 من الطلاب الجامعيين، ولكنها لا تشكل في المتوسط أكثر من % 29 من اليد العاملة .ويدخل تشجيع مساهمة المرأة في سوق العمل ضمن نطاق مكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان عبر ما يوفره عمل المرأة من دعم لميزانية الأسرة التي تنتمي إليها، وخاصة الأسرة التي تعيلها المرأة.

I.مفهوم المرأة العاملة

1.I. تعريف المرأة العاملة:

1.1.I. لغة:

هي النسق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض ولفظة" المرأة "في اللغة العربية مشتقة من فعل" مرأ "ومصدرها" المروءة "وتعني كمال الرجولة أو الإنسانية، ومن هنا كان"المرء "هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان.

2.1.I.اصطلاحا:

هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور ربة بيت، دور موظفة[1] .

هي تلك المرأة التي تتحمل مسؤولية مزدوجة في أدائها لمهمتين رئيسيتين، فالأولى دور ربة بيت داخل أسرتها والثانية الخروج إلى العمل قصد تغطية حاجيات الأسرة[2] .

هي المرأة التي تقوم بأي نوع من أنواع الوظيفة التي تتطلب جهد بدني أو عقلي[3].

[1]– عبد الفتاح كاميليا ابراهيم، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة، 1972، ص13.

[2]– المرجع نفسه، ص 110.

[3]– المرجع نفسه، ص 157.

I. 2.التطور التاريخي لعمل المرأة

I.1.2. المرأة الغربية:

إن المرأة الغربية خرجت إلى ميدان العمل بعد قيام الثورة الفرنسية 1789 وبداية تكوين الرأسمالية، وانهيار النظام الإقطاعي، حيث كان النظام الإقطاعي يمتلك الأرض وما عليها وكذلك حينما بدأت معالم التغيير القوية تظهر عند اكتشاف الآلة البخارية وقيام الثورة الصناعية الكبرى، ونتيجة للتغيرات الجديدة وظروف قهرية قاسية وتحت نظام الرأسمالية اضطرت النساء الأطفال القابعين في الأرياف إلى الزحف على المدن بحثا عن لقمة العيش بأي وسيلة وبأي ثمن، وأدى العوز والفقر إلى حل الأسرة القادمة من الريف، أدت كل هذه الظروف إلى التمزق الاجتماعي تحطيم نظام الأسرة وبقاء الرجل بدون زوجة وأطفال، وكذلك بقاء المرأة بدون زوج أو عائل وبالتالي خروجها إلى العمل حتى تكسب لقمة عيشها .ومنذ خروج المرأة الأوروبية إلى العمل بقيت تلهث وراء لقمة العيش والمرأة الغربية اسبق من غيرها في بدا حياة الكفاح لنيل الحقوق وبحث عن أفضل سلاح تتحصن به في كفاحها فلم تجد خيرا من العلم وكان لانتشار المذهب الإنساني الذي عنه عصور الثورات أثر كبير في نمو الشعور بالشخصية وتقرير الحقوق الإنسانية وإلغاء الرق ولامتيازات الطبقية في القضاء على الآراء والنظريات العميقة التي كانت تنادي بعدم المساواة بين الرجل والمرأة وتعمل على اتساع الهوة بينهما في الاختصاص والاستعداد "ولقد ترتبت عن الحربين العالميين الأولى والثانية أن حلت المرأة في العمل محل الرجل الذي خرج إلى الحرب وأثبتت المرأة أنها قادرة على القيام بالأعمال التي كان الرجل يقوم بها، وقد ازداد عمل المرأة أهمية بانتشار التعليم تزايد عدد النساء المؤهلات وخريجات الجامعة وازدادت إعدادهن بشكل ملحوظ في الدول الصناعية المتقدمة كافة القطاعات وخاصة قطاع الخدمات[1] فإذا تتبعنا تطور مساهمة المرأة في العمل بالقطاعات المختلفة وجدن أن هناك أسباب تدفع أصحاب الأعمال الإقبال

[1]– عثمان فاطمة محمد علي، **القيادية النسائية في عالم متغير، الملتقى المصري للإبداع و التنمية**، البيطاس سنتر للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة، ص 25.

على تشغيل النساء حاليا كما أن استخدام الأجهزة الالكترونية أدت إلى قلة الحاجة إلى المجهود العضلي وساعدت على زيادة مشاركة النساء في العمل[1] .

ففي النظام الاشتراكي لم تساهم المرأة في مجالات العمل فيه ولم تشارك في ممارس الحقوق الديمقراطية، ولكنها لم تساهم في التحويل الاشتراكي، فمثلا في الاتحاد السوفياتي كانت تصد كل العراقيل والصعاب لتحصل على حريتها والمساواة الحقيقية ونيل حقوقها " فقبل الثورة الاشتراكية الكبرى عاشت المرأة الروسية على الهامش إذ كانت حقوقها في الأسرة والمجتمع شبه منعدمة كما أن شخصيتها لم تكن بارزة فاسمها كان يسجل في بطاقة التعريف الخاصة بزوجها بالإضافة إلى قيامها بأعمال تفوق القوة الإنسانية، كما كانت تعيش في ظروف حياتية صعبة جدا، غير أن تلك الوضعية لم تدم حيث ظهرت فئة من الناس تريد إيجاد طريق تتخلص بها المرأة من تلك الحياة التعيسة وهؤلاء هم الديمقراطيون الثوريون على رأسهم " لينين هذا الأخير الذي ارتبط تاريخ الطبقة الشغيلة النسوية باسمه.

وكان لقول لنين" أن الأمة لا تكون حرة حيث هناك نصف عدد السكان مقيدون بأعمال المطبخ "أثر عميقا في المرأة الروسية مما دفعها لتطلب التحرر من الأعمال المنزلية[2] .

على عكس النظام الاشتراكي النظام الرأسمالي الذي فتح تطور الحياة المدنية أفاقا رحبة أمام نشاط المرأة وسمح لها بممارسة حرفة صناعة مستقلة، ولكنها غالبا ما كانت تعمل بصفتها شريكة لزوجها، إذ كان العمل اليدوي يرتدي طابعا أساسيا على رأسه الحرفة النسوية كالخياطة والنسيج وصناعة الجلود.

أما في فرنسا فقد حققت الثورة الصناعية قفزة وقد توزع عمل النساء إلى ثلاثة:

[1] – نفس المرجع ، ص 11.

[2]– عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 75.

العمل في البيت، العمل في الورشات، العمل في المعامل، وكانت أجورهن متدنية تكاد لا تبلغ ثلثي أجر العامل الرجل .وهناك عوامل تجعل أصحاب الأعمال يعارضون عن تشغيل النساء كالعادات والتقاليد التي تعارض تشغيل المرأة ونظرا لما قد يؤدي إلى كثرة تغيبها في العمل (الحمل، والولادة ورعاية الأطفال) وما قد يتكبده صاحب العمل من مصروفات بسبب تشغيل النساء كالتزامه بإنشاء دار الحضانة أو تخصيص أماكن للراحة[1] .

وقد احتلت النساء في فرنسا نصف الوظائف المتوفرة في صناعة النسيج ولكن كانت شروط عملهن ومسكنهن مأساوية، إذ كانت تعمل 12 ساعة إلى 15 ساعة في اليوم في ورشات ترتفع حرارتها تارة إلى درجة لا تطاق أو تزداد رطوبتها تارة، بالإضافة إلى المأساة الأسرية التي كانت تعيشها.

أما في انجلترا كان الوضع أكثر فظاعة إذ كانت النساء يعملن في المناجم، وفي بعض الأروقة، كن يجرن العربات (متقدمات على أقدامهن وأيديهن) ولم يكن الوضع أفضل في صناعة النسيج، إذ كانت أجرة المرأة العاملة تكاد لا تعادل نصف أجرة الرجل العامل علما أن النساء كن يقدمن وراء الآلة نفس الجهد الذي كان يقدمه الرجل ومع هذا كانت تشوب خلافات بين العمال والعاملات حيث طالب العمال بإغلاق أبواب المصانع في وجه النساء ويحصر عملهن في البيوت.

وبعد حركة التصنيع كانت الفرصة الكبيرة في مضاعفة قوة عمل المرأة لأنها لا تقل في مكانتها عن الرجل من حيث العمل، وكانت للثورة الصناعية دورا كبيرا في إحداث التغيرات المرتبطة بدور المرأة والتي أدت إلى خروج المرأة إلى العمل، حيث كان لظهور الآلات الحديثة اثر كبير على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية، ففي الطبقتين العليا

[1]– عثمان فاطمة محمد علي، المرجع السابق، ص 105.

والوسطى أدى ذلك إلى تزايد وقت الفراغ بالنسبة للمرأة مما دفعها إلى العمل في مجالات مختلفة[1] .

لقد كان للتصنيع الدور الهام أو الأساس في مضاعفة قوة عمل المرأة لأنها تقل في مكانتها عن الرجل، حيث أن هذا الدور كان مقصورا على عملها في المنزل وكان للرجل السلطة المطلقة، وما هي إلا تابع له فأتاح لها التصنيع أدوار أعطتها الثقة بنفسها، وبالتالي تغير مركزها، وأصبحت بعد ذلك وما تعتنقه من قيم تبذل أقصى طاقاتها في الإنتاج، وما يرتبط بتطلعاتها وطموحها وكل ذلك له تأثيره على الدور الذي يقوم به في العملية الإنتاجية.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد عام 1812 انطلقت حركة التصنيع وانطلقت الصناعات التي كانت محتكرة من طرف اليد العاملة النسوية إلى يد الرجال وظهرت أكبر وأضخم صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي صناعة النسيج التي استغلت عدد أكبر من العمال بالإضافة إلى الأطفال والنساء، ففي عام 1847 بلغ عدد العاملين في هذه الصناعة مليون عامل بينما لا يوجد سوى 35.000 عامل في مناجم.

استخراج الفحم وتوجد نفس الظاهرة في بريطانيا وفرنسا إذ شهدت الصناعة التقليدية تقدما ملحوظا في تلك الدول غير أن الصناعة النسيجية بقيت أهم قطاع صناعي في ذلك الوقت ونظرا لتلك الوضعية التي تعيشها المرأة الأمريكية بذلت مجهودات في شتى مجال العمل إذ نظم الرئيس جون كندي مجموعة عمل لدراسة وضعية المرأة في مختلف الميادين وبالأخص في عالم الشغل، إذ أن التطور والتقدم الفعلي لا يظهر إلا في ميدان الشغل غير أن التطرق إلى مشكل العمل بالنسبة للمرأة الأمريكية يفرض علينا ذكر العوائق أو المشاكل التي تقف عثرة في طريقها فالباحثون لا يتطرقون إلا قليلا لمشكل المرأة العاملة، ويشكلن النساء العاملات بصفة عامة حولي 26.000.000 عاملة أو ما يعادل 1/2 من القوة العاملة الإجمالية، بالرغم من التناسي لدور المرأة في المجتمع الأمريكي وبالرغم من عدم

[1]– عثمان فاطمة محمد علي، المرجع السابق ، ص 105.

تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة العملية إلا أنها بدأت تظهر كامرأة واعية تريد إظهار كفاءتها في ميدان الشغل .

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت المرأة تدخل في النشاط العملي، ففي سنة 1942 ازداد عدد العاملات الأمريكيات كما ارتفع مستواهن الثقافي، رغم التأخر الذي عرفته المرأة في هذا الميدان بالمقارنة مع الدول الأخرى، فالتطور الاقتصادي الأمريكي أصبح في حاجة إلى اليد العاملة النسوية التي لم تكن مؤهلة بعد النظر لنقص الاهتمام بها.

من قبل، فأسرع جون كندي 1961 إلى تشكيل لجنة مكلفة بقانون المرأة كما اهتم من بعد الرئيس جنسون بمشكل تشغيل المرأة هذا الأخير الذي ذكر في خطاب له ألقاه بواشنطن يوم 24 سبتمبر 1962 أنه يجب تشجيع ومساعدة العمال الأكفاء وخاصة منهم اللاتي لهن مقدرة وكفاءة عالية فانطلاقا من تلك المرحلة بدا العمل النسوي في ارتفاع مستمر منذ الحرب العالمية الثانية، إذ بلغ عدد العاملات في سنة1947 16.320.000 أي نسبة % 27 من مجموع عدد النساء وفي سنة 1960 وصل إلى 26.108.000عاملة أي بنسبة % 35 ويرجع التزايد المستمر في عدد العاملات إلى ارتفاع معنوياتهن وانخفاض في متوسط عمر الزواج والسنوات التي تضع فيها الأم أولادها إذ أغلبية الأمريكيات ينجبن أولادهن في عمر لا يتجاوز 26 سنة، بالإضافة إلى تلك العوامل الشخصية التي ساهمت في زيادة اليد العاملة النسوية.

لقد تبين بوضوح مدى تمسك المرأة الغربية بالعمل وعدم رغبتها في تركه واعتبرت العمل شيئا مهما وأساسيا في حياتها حتى ولم يكن العمل من أجل عوامل اقتصادية وذلك أن التغيرات التي طرأت على مستوى وضعية المرأة جعلتها تنتقل من مرحلة إلى أخرى أتاح لها فرصة مساواتها مع الرجل وأتاح لها فرصة فرض حقوقها كالحق في التعليم، والعمل، وقد

ساعدها على ذلك ما أفرزته التكنولوجية الحديثة بداية من حركة التصنيع إلى أن ظهرت وتعددت التشريعات القانونية والاجتماعية المساندة لعمل المرأة[1] .

I.2.2. المرأة العربية والعمل:

إن المرأة العربية كانت ولا تزال تعمل في الريف لتؤمن حاجيات أسرتها وهي الآن تعمل في الحضر مع ظهور الصناعة لتساهم في تنمية اقتصاد أسرتها ومجتمعها معا.

إلا أن طبيعة العمل وأسلوب أدائه يختلف باختلاف البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها المرأة، فالمرأة الريفية تقوم بكل الأعمال الأنثوية من ترتيب المنزل وغسل وطهي بل تشارك زوجها في الأعمال الزراعية والصناعات التقليدية، ويتم ذلك في المنزل أو بالقرب منه، وبما أن الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدد عمل المرأة تختلف في الريف عنه في الحضر، فإن عمل المرأة في المجتمعات الحضرية والصناعية يختلف كثيرا عما هو في الريف كحصول المرأة على درجات علمية معتبرة مكنها من اقتحام سوق العمل، لتعمل في مهن مختلفة منها المهن المتخصصة علميا والأعمال الفنية والكتابية والتدريس والإدارة والطب...الخ.

إن عمل المرأة لم يكن ظاهرة اجتماعية جديدة، إنما هو امتداد تاريخي لدورها في الحياة، فقد عملت في الماضي والحاضر، حيث مارست مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والعلمية، وقد اشتغلت المرأة العربية بالتدريس وتتلمذ على يدها أفضل الرجال[2].

فالمرأة العربية إذن تتحدد مكانتها في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي يمر بها المجتمع العربي الخاضع للتغير الاجتماعي والحضاري المستمرين فلقد خضعت المجتمعات العربية إلى حقبات من الاستعمار التي أثرت كثيرا في بنيتها

[1]– شلق علي و آخرون، **المرأة و دورة في حركة الوحدة العربية**، مذكرة الوحدة العربية، بيروت، 1982،ص16.

[2]– كاميليا عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 54.

الاجتماعية والأسرية، ولعل المرأة هي اشد تأثيرا بتلك الظروف فباستقلال هذه المجتمعات ظهرت الحاجة الماسة لتحقيق التنمية الشاملة التي تستدعي تكثيف جهود أفرادها.

ولما كانت التنمية عملية شاملة تمس الأفراد والجماعات استدعت الضرورة الاهتمام بالموارد البشرية، وبالتالي كان عمل المرأة خارج المنزل ضرورة ملحة، إلا أن القيم والتقاليد كانت تنظر إلى خروج المرأة من بيتها للعمل نظرة عدم ارتياح، مهما كانت الظروف والدوافع لان بخروجها للعمل تقصر في خدمة أفراد أسرتها خاصة أطفالها مع أن مساهمتها في العمل يرفع من الوضع المعيشي للأسرة.

لقيت المرأة العربية اهتماما متميزا لإسهامها الفعال في انجاز خطط التنمية وشهدت العقود الأخيرة من هذا القرن كثيرا من الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك بتزايد اهتمامها بأوضاع المرأة.

فعلى صعيد جامعة الدول العربية، أنشئت إدارة خاصة بشؤون المرأة والأسرة، كما أصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية خاصة بشأنها هي الاتفاقية العربية رقم (5) لسنة 1979وقد عمدت معظم الدول العربية الى تشجيع إقامة اتحادات نسائية وجمعيات تعني وتهتم بشؤون المرأة وتأسست إدارات مثيلة في معظم وزارات الشؤون الاجتماعية.

ويستمد الاهتمام العربي بشؤون المرأة من اعتبارات موضوعية في مقدمتها تشجيع دخولها ميادين العمل من خلال كونه حق طبيعي وواجب مقدس، وهو يمثل توسعا في زيادة الإنتاج وتقدم المجتمع ورفاهية الأسرة .إن مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهو مؤشر

ايجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج، في المحصلة النهائية يحقق للمرأة مكانتها ويلبي حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية[1].

I.3. تطور عمل المرأة في الجزائر :

مر المجتمع الجزائري في سلسلة من التغيرات نتيجة عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية، وانعكست هذه التغيرات على جميع المؤسسات الاجتماعية وخاصة الأسرة ولعل أهم مراحل التغيير هي المرحلة الاستعمارية، ففي هذه المرحلة عرفت بنية الأسرة الجزائرية تغيرات كبيرة بحيث غادر البيت كل رجالها للمشاركة في الثورة التحريرية وألقيت مسؤولية إدارة وتسيير شؤون الأسرة على عاتق المرأة، بحيث أصبحت تمثل للأبناء الأم والأب ونتيجة للظروف القاسية التي كان يعيشها أفراد المجتمع الجزائري والتدني الفظيع في المستوى المعيشي، اضطرت المرأة للخروج إلى ميادين العمل في المؤسسات الاستعمارية.

وبعد الاستقلال شاركت المرأة في عملية التنمية الشاملة التي عرفتها البلاد، حيث اقتحمت مختلف ميادين العمل.

إن مشاركة المرأة الجزائرية في ميدان العمل إلى جانب الرجل بعد الاستقلال لم تكن ظاهرة جديدة في المجتمع، وإنما امتداد لكفاحها ونضالها من أجل تحرير الوطن والحصول على الاستقلال الشامل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري ولم تقتصر مشاركة المرأة في العمل في المناطق الحضرية فحسب بل حتى المناطق الريفية المحافظة ولو كانت بنسبة ضئيلة.

إن الجزائر ككل البلدان الأخرى عرفت التصنيع، وهذا كان له دورا هاما في إيجاد ظروف وعوامل سمحت للمرأة الجزائرية إلا ينحصر عملها في الأعمال المنزلية فقط بل

[1]– فهمي محمد شيد، **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، ط1، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007، ص 123.

تعدى ذلك إلى العمل في الحقول، بحيث كانت ولا تزال المرأة الريفية تمارس الأعمال الزراعية والصناعات التقليدية مثل صناعة الأواني الفخارية، والزرابي...الخ

ومن خلال ذلك أكدت كغيرها من نساء بلدان العالم بصفة عامة، وبلدان الوطن العربي بصفة خاصة عن مشاركتها في بناء المجتمع الجزائري[1].

كما أن تمتع المرأة الجزائرية بمستوى تعليمي كان له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل الخارجي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث ارتفعت نسبة الفتيات المتعلمات من 8% فقط سنة 1944 إلى % 20 من نسبة المتعلمات، وهذا بعد الاستقلال.

ومنه فالتزايد المستمر في نسبة الفتيات المتعلمات في الجزائر سمح لهن بإيجاد فرص العمل الوظيفي.

ومشاركة المرأة الجزائرية في العمل الخارجي أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحالي مع تطور الظروف الاجتماعية ومتطلبات التنمية، وهذا ما أدى بالمرأة للمشاركة في العملية الإنمائية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتعليم في الجزائر بالنسبة للإناث أخذ يتطور شيئا فشيئا، وهذا يدل على تغيير في ذهنية العائلة الجزائرية حيث أصبحت تسمح لبناتها بالالتحاق بمقاعد الدراسة إلى أن تصل إلى الجامعة، وعند قبول الآباء بدخول بناتهن الحياة العملية فإنهم يفضلون التعليم والصحة كقطاعات للنشاط النسوي وفي أماكن قريبة.

وبالتالي نجد أن التعليم والصحة كقطاعين للنشاط يعتبرهما المجتمع الجزائري مثاليين لتواجد المرأة فيهما ومن بين تغيرات المجتمع الجزائري خروج المرأة إلى ميدان العمل بشكل ملحوظ، ففي بداية التسعينات، ومع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، وانخفاض القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية وإضافة إلى الدخول الواسع للفتيات إلى

[1]– الأخضر ضرباني، **المرأة الجزائرية في تدعيم الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية، العدد 116، 1983، ص 33.

الجامعات وحصولهن على الشهادات العليا تغيرت نظرة المجتمع إلى العمل النسوي كل هذا ساهم في تشجيع ودفع المرأة إلى الخروج إلى ميادين العمل وبنسب متفاوتة فالمرأة الجزائرية اليوم تعمل من أجل غايتين، من أجل تحسين معيشة الأسرة، ومن أجل التحرر الاجتماعي حيث تمكنت من ممارسة حريتها الشخصية بفضل عملها.

I.4. مجالات عمل المرأة في المجتمع الجزائري :

إلى يومنا هدا لازالت المرأة في الجزائر تتجه نحو المهن التي لا تتعارض مع دورها في البيت، والحاصل أن عمل المرأة يكاد ينحصر في مجالات تقليدية معينة هي التعليم والطب والتمريض والعمل الإداري والمكتبي، ولا يملن كثيرا إلى الأعمال التي تتطلب التسيير والسلطة والقيادة، وسبب ذلك أنه ليس للمرأة الثقة الكافية في نفسها لإتخاذ مثل هذه المسؤوليات، لأنه المتحضر لذلك سواء من قبل الأسرة أو المجتمع، كذلك فإن المجتمع يعتبر المسئول الأول عن هذه الوضعية التي آلت إليها المرأة، حيث أنه لم يهضم بعد حقيقة تمكن المرأة من القيام بأعمال كانت مخصصة للرجل فقط، وعلى هذا الأساس.

فإن للوسط الاجتماعي والثقافي الذي تعيش فيه المرأة الجزائرية تأثير على نوعية النشاطات التي تقوم بها المرأة، فالوسط العائلي يوجه المرأة للتخصص في بعض المهن ويبعدها عن أخرى إلا أن الظروف الإجتماعية الصعبة التي يتخبط فيها المجتمع والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة جعلت أنماط التفكير بدأت تميل إلى التغيير، والسياسات تغير مجراها اتجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة، وأمام إمتلاء المجالات التقليدية، وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من الخريجات، ووجود فائض كبير من العمالة النسائية المتعلمة السبب الذي أدى إلى وجود بطالة مقنعة ،فضلا عن عدم القدرة على إستيعاب المزيد من الدفعات القادمة من الخريجات، كان لابد على الدولة أن تجد مخرجا يتمثل في فتح مجالات عمل جديدة تحارب من خلالها البطالة من جهة، ومسايرة الإقتصاد العالمي من جهة أخرى

وبالتالي جعل الأفراد يتكفلون بأنفسهم وبذلك يستفيد المجتمع وفرا إقتصاديا وتشغيلا أمثل للطاقات[1].

II.عمل المرأة في الجزائر

1.II. عمل المرأة في القانون الجزائري :

عرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير أيدت كلها مساهمة المرأة في الحياة المهنية وأكدت على ضمان حقوقها و فتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين.

إذ يرسخ الدستور الجزائري مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس كما يستند إلى الدولة مهمة إتخاذ إجراءات إيجابية لضمان المساواة بين جميع المواطنين، رجالا ونساء، في الحقوق والواجبات، عبر إزالة العقبات التي تعترض تقدم الإنسان وعرقل مشاركة الجميع بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] .

ونلحظ ذلك في الدساتير المتعاقبة كان أولها في سنة 1963 غداة الاستقلال والذي نصت المادة 12 منه على" أن كل المواطنين من الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات والقانون لا يدخل في تمييز عدلي بين هذا و ذاك "أما بخصوص منع التمييز فقد نصت المادة 10 فقرة 5 على أن" من أهداف الجمهورية الجزائرية مقاومة النوع من التمييز القائم على أساس من الجنس والدين."

1.1.II.دستور1976

والذي كان يكرس النظرة الاشتراكية نصا وروحا إذ جاءت المادة 39 منه تنص على أن" تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن .كل المواطنين متساوون في الحقوق

---

[1]– الشيرازي كامل ، **تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر** ، 2008، على الرابط التالي : www.elaph.com .

[2]– تاج عطاء الله، **المرأة العاملة في التشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية دراسة مقارنة**، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 51 .

و لواجبات يلغى كل تميز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة ولم يقف المشرع عند هذا الحد، بل إلتزم بإزالة كل العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين وضمن كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

II.1. 2. دستور 1989

والذي عرف بدستور الانفتاح والتعددية السياسية والتراجع عن المبادئ الاشتراكية وقد نص في باب المساواة على أن " كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتدرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف أخر شخصي أو اجتماعي."

لمادة 28 كما نصت المادة 30 منه على"ضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة كل العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان."

II.1.3. دستور 1996

فجاء معدلا لدستور 1989 لكنه لم يأتي بجديد في باب المساواة من خلال هذه الدساتير نلاحظ أن دستور 1989 و 1996 قد تخليا بشكل صريح على ضمان آل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية .ولهذا أثره السلبي على وضع المرأة العام داخل المجتمع.

2.II. وضعية المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة:

إن المرأة الجزائرية وجدت نفسها مدفوعة لسلك طريق التطور بعد الاستقلال مباشرة نتيجة للظروف التي صاحبت الاستقلال ظروف اجتماعية، اقتصادية، سياسية ونفسية وقد استمر الوضع هكذا حتى الآن فحركة التمدن والتصنيع اللذين شهدتهما الجزائر أديا إلى خروج المرأة للعمل وحدث تغيير في مكانة الأب والأم، بحيث أن الأب بقي محتفظا بدوره في الأسرة إلا أن دوره الاقتصادي أصبح أدنى مما كان عليه سابقا في الأسرة التقليدية .

أما الأم فوضعها تغير إلى الأحسن فأصبح ينظر إليها على أنها عضو له نفس الحقوق والواجبات كأي فرد من أفراد الجماعة .وهكذا نشأت وضعية جديدة للمرأة داخل العائلة وبفضل التعليم ثم خروجها إلى العمل أصبح بإمكان المرأة الجزائرية أن تتواجد في القطاعات الاقتصادية التي كان يسيطر عليها العنصر الذكرى. كما أصبح بإمكانها أخذ الكلمة وتسيير حياتها مع مراعاة عدم الوقوع في التناقض بين عملها المنزلي والخارجي.

ويمكن ذكر بعض التغييرات التي حدثت في بنية العائلة التقليدية وأثرت على مكانة المرأة كما ذكرها مصطفى بوتفنوشت في كتابه" العائلة الجزائرية."

- استقلال البيت والعيش في شقة بعيد عن أهل الزوج، وبذلك ابتعدت المرأة عن قوة العادات والتقاليد وتأثيرهما عليها باستمرار.
- توازن عاطفي أحسن بين المرأة والزوج، علاقة تتميز بتساوي أكبر.
- انفجار إطار الحياة المنزلية وتحوله إلى إطار حياة خارجية عن البيت بواسطة العمل المأجور وتحمل المسؤولية.

وهكذا يمكن أن نقول أن المرأة الجزائرية استطاعت أن تندمج مع المجتمع ككل، اندماج إيجابي وضروري ودخلت مختلف القطاعات والميادين الاجتماعية لحياة الأمة.

3.II. المرأة الجزائرية ودورها في المجتمع الجزائري الحديث :

منذ حرب التحرير الوطني والمرأة الجزائرية تلعب أدوار مهمة، وقد زاد نشاطها وتوسع منذ الاستقلال الجزائري، حيث شغلت مناصب عليا وترشحت لرئاسيات عام 2004وما شجع نمو عمل المرأة في القطاع غير الزراعي إمكانيات توصل الفتاة إلى التعليم التي تتزايد بمعدلات أكثر سرعة من معدلات عمالة الذكور، بيد أن عمل المرأة مازال حضريا، كما أنه مركز هجرة أساسية في المدن الكبرى وموجه إلى قطاعين اقتصاديين هما :قطاع الخدمات والإدارة والقطاع الصناعي.

وحسب إحصائيات عام 1987 فإن عدد السكان الناشطين قد بلغ 5.3 مليون منهم 10%إناث، كما أن نسبة المتمدرسين قد انتقلت من % 36 عام 1966 إلى % 89 عام 1990-1991 في حين تتزايد معدلات التسرب المدرسي لدى الإناث ابتداء من12 إلى 13سنة، وفي السياق نفسه تؤكد الدراسات الكثيرة المعنية بوضع المرأة ودورها في المجتمع الجزائري أن عدد النساء النشيطات الذي بلغ 77.000 امرأة عام1990 سيتجاوز 1.100.000امرأة عام 2005 و 1.277.000 عام 2010 ، وهذا يشير إلى تضاعف هذه الشريحة الاجتماعية في غضون 20 سنة، ومن ثم يصبح معدل النشاط السنوي 12.7 %النسبة لنظيره لدى الذكور، أي امرأة نشيطة مقابل 8 من الذكور[1] .

وإذا كان الجزء الأعظم من النساء الجزائريات يعملن في الإدارة، فإن الزراعة 6% يصنفه الاختصاصيون تحت مسميات متعددة مثل" :العمل المستقل " أو " الخدمة المنزلية " علما بأن المجموعة السكانية للنساء العاملات الأجيرات مازالت قليلة العدد للغاية،إذ تمثل 5 % من القوة العاملة الحضرية في الجزائر، كما أن معدل زيادة اشتغال المرأة مازال هو

[1]– قيرة اسماعيل و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 65.

الآخر منخفضا، فمعدل زيادة العمل بلغ 1.82 % عام 1966 و 2.61 % عام 1977 أما بالنسبة للسيدات الماكثات في المنازل فقد بلغ عددهن 3.5 مليون امرأة في سن العمل[1].

وعلى كل حال فإن للمؤثرات الحضرية إسهامات عديدة في تبوء المرأة مكانة محترمة يأتي في مقدمتها ما ارتبط بها من ظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة وتدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل وتباعد الولادات، وتغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة، وتعدد الأدوار التي تقوم بها، فضلا عن إشباع عموم الأسرة الحضرية بالإيديولوجية، والاستقلال الذاتي بعيدا عن الاهتمام بكبار السن إشباعا لتطلعاتهن نحو مزيد من النجاح والرفاهية، ولقد كان من الطبيعي أن يصاحب التحولات التي اعترت كلا من البناء الأسري ومكانة المرأة تحولات مماثلة تتعلق بالتأكيد على الفردية في مقابل العائلة والديمقراطية في مقابل الأبوية.

إن المرأة الجزائرية اليوم تؤسس أحزابا نشيطة كحزب العمال الذي ترأسه السيدة لويزة حنون، كما يبرز جليا دورها في مجال الجمعيات التطوعية المؤطرة من طرف الأحزاب والدولة.

إن هذه الجمعيات المختلفة تحاول استقطاب النساء المهنيات الخبيرات في المجالات المختلفة من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمرأة، وذلك في ظل الأطر القانونية والتشريعية المختلفة على أساس أن الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ويعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كاملة.

كما أن قوانين العمل هي الأخرى تقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة وهناك أحكام خاصة بالرعاية الصحية والجسدية للمرأة العاملة وحق المرأة في التعليم الإجباري وإجازة الوضع من دون مرتب لرعاية أطفالها...الخ.

[1]– المرجع نفسه، ص 253.

ورغم كل المجهودات المبذولة لترقية المرأة إلا أنه لازالت هناك عوائق تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود، هذه العوائق منها ما هو نظامي ومنها ما هو متأصل في البناء الاجتماعي، حيث مازال الحرمان من الحقوق التي منحها إياها القانون خاصة في المناطق الريفية، أين سلطان التقاليد لازال مسيطرا.

وتتعرض النساء اللواتي يشكلن نسبة عالية من القطاع غير الرسمي لشتى صور الاستغلال والتهميش[1] .

وكثيرا ما تتعرض المرأة التي أجبرتها الظروف على البحث عن مصدر رزق خارج العمل المأجور إلى الاحتقار والإهانة، لأنها تكون خاضعة لرحمة السماسرة وتجار التجزئة والجملة والعرض وغيرها.

إن كل القوى العاملة من العناصر الإنتاجية المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها لكن العنصر النسوي الذي يعمل خارج سوق العمل المنظم يعاني من عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوة الهامة فغالبا ما يكون معطلا أو يتم استخدامه استخداما ناقصا وهذا يرجع في غالب الأحيان إلى كون المرأة ما تزال مكبلة بالتقاليد والنظرة التميزية التي تساهم إلى حد بعيد على تهميشها.

4.II.المكانة الاجتماعية للمرأة في إطار قانون الأسرة الجزائري:

لقد عرفت قضية المرأة في الجزائر جدلا عنيفا بعد صدور قانون الأسرة بين القوى المتواجدة في الساحة الوطنية، ولقد لعبت وسائل الإعلام المختلفة دورا كبيرا في إثارة هذا الموضوع بفروعه المختلفة بشكل لم تعرفه الدول العربية الإسلامية الأخرى مثل تونس، إذ نظمت من أجله مسيرات وتجمعات ولقاءات وندوات ومعارض للانتصار له أو عليه.

[1] -KACHA.N.L(1979).**La Situation et les Aspirations de la Femme Algérienne**. paris, thèse de 3eme cycle, P55.

كما كثرت الانتقادات لهذا القانون من طرف الجمعيات النسوية المختلفة واللاتي نظمت نسيرة نحو المجلس الشعبي الوطني للتعبير عن رفضهن لهذا القانون الذي يرونه مجحفا للمرأة وكان رد فعل الجهة الإسلامية أن قامت بالاشتراك في تجمع نسوي كبير الذي دعت إليه "رابطة الدعوة الإسلامية" واعتبروا أن قانون الأسرة هو القانون الوحيد المستنبط من الشريعة الإسلامية، ودعت هذه الجهات إلى التطبيق العملي للمادة الثانية و التاسعة من الدستور وإعادة النظر في قوانين الدولة والإجراءات الإدارية المخالفة للأخلاق...إلخ.

مع العلم أن موضوع العمل على إيجاد هذا القانون ظل مجال نقاش طيلة مدة20 سنة كاملة وهذه المدة لم يستغرقها أي قانون غيره، وحين صدر لم يكن قانونا في مستوى هذه العشرين سنة كاملة، هذا النقاش الذي صدر حوله من القاعدة للقمة ومن القمة إلى القاعدة كانت قواعده في النهاية تتضمن بعض النقص وأحكامه تشتمل على بعض الغموض[1] .

II.5.قانون الأسرة وموقف الأسرة الجزائرية منه:

[1]– سعد عبد العزيز، **الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري**، ط2، دار البحث قسنطينة، الجزائر، 1988،ص 12.

من أهم المظاهر التي تدل على تطور المرأة في المجتمع هو ظهور ذلك الوعي لدى الكثير من النساء في المطالبة بحقوقهن والاعتراف بوجودهن كمخلوقات بشرية لا تختلف عن الرجل لا من حيث الحقوق ولا من حيث الواجبات.

ولقد تأثرت المرأة الجزائرية مثل باقي النساء في العالم العربي بالحركات التحررية العالمية التي تعد كتعبير عن عدم ارتياح النساء ورفضهن لنظام اجتماعي قام على أسس سلطوية المطالبة بتسيير شؤونهن بأنفسهن وفسح المجال لهن للحياة السياسية والاجتماعية فدخلنا ميدان النضال من أجل إثبات الذات في وسط مجتمع لا يعترف إلا بحق الرجل.

ويبدو أن هذا المطلب يعبر عن رفض المرأة عن النظام الاجتماعي السائد، القائم على التمييز بين الجنسين، وسيطرة أحدهما على الآخر، والمرأة الجزائرية لم تصل بعد إلى هدفها في المساواة رغم ما حققته من نجاح بدخولها إلى مجال العمل، إن مشكل المرأة قائم أساسا في نظام وعلاقات اجتماعية تخضع لهما كما يخضع لهما الرجل وترى في جزء منه أنه تقليدي البنية.

لذا فإن بقاء بعض مخلفات النظام التقليدي يجعلها غير قادرة على الوصول إلى المساواة المرجوة، ولعل مخلفات هذا النظام يجسده قانون الأسرة، هذا القانون الذي يعكس طبيعة هذا المجتمع ووضع المرأة فيه، وعلى الرغم من تمتع المرأة باستقلال نسبي بعد دخولها ميدان العمل والتعليم ومشاركتها في الدورة الاقتصادية واكتساب حق المساواة مع الرجل في العمل ورغم ما تنص عليه الدساتير والخطب الرسمية من مساواة المرأة و الرجل.

II.5. 1.مرحلة ما قبل صدور قانون الأسرة:

لم يعترف بأهمية دور المرأة في المجتمع الجزائري إلا بعد الثورة التحريرية، إذ برزت فيها على صعيد الكفاح المسلح، بعدما خرقت عادات وتقاليد المجتمع، التي جعلت منها كائنا ضعيفا تابعا لا قيمة له، فأظهرت قدراتها وإمكانياتها واستعداداتها للتضحية، ومنه اعترفت لها النصوص الرسمية قبل الاستقلال بكل الحقوق وواجبات المواطن.

II.5. 2.ميثاق الصومام1956 :

أشاد بالشجاعة الثورية للمرأة واعترف بالدور الذي تقوم به فجاء في الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر ما يلي" :توجد في الحركة النسوية إمكانيات واسعة تزيد وتكثر وأننا نحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل البارز الذي حدث به في الشجاعة النسوية للفتاة والنساء والزوجات والأمهات اللواتي يشاركن بنشاط كبير في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن[1] ".

II.5. 3.ميثاق طرابلس 1962 :

جاء في هذا الميثاق الذي صادق عليه بالإجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في مدينة طرابلس في شهر يونيو 1962 قبل إعلان الاستقلال فيما يخص حقوق المرأة مساواتها بالرجل في الواجبات والحقوق ما يلي:

"ولن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلا الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية، ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا واضحا لا رجعة فيه، وذلك بواسطة تحميل النساء مسؤوليات حزبية[2].

[1]– عوفي مصطفى، **خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص106.

[2]– عوفي مصطفى ، المرجع السابق، ص 106.

II.5. 4.ميثاق الجزائر:

ركز على ما جاء في ميثاق طرابلس وتعرض لقضية جديدة لم يصرح بها ميثاق طرابلس وهي المساواة بين الرجل والمرأة إذ نص على" :أن المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن تكون أمرا واقعا، ينبغي على المرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي وبناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية والنهوض بمسؤولياتها" كما جاء فيه أيضا" :يجب على المرأة أن تكون قادرة على وضع طاقاتها في خدمة البلاد بالمشاركة في النشاط الاقتصادي،بحيث تضمن ترقيتها الحقيقية بواسطة العمل[1].

II.5. 5. دستور1976-1989 :

منذ إنشاء الدستور ومع التعديلات التي طرأت عليه، وهو يضمن و يؤيد مساهمة المرأة في الحياة المهنية و أكد حقوق المرأة وفتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين.

وهذا ما نجده في المادة 42 سنة 1976 التي تنص على ما يلي :" يضمن الدستور الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية" .

كما جاء في المادة 30 من الدستور":

[1]– ميثاق الجزائر، 1964 ، ص70 .

تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1] .

ونعود الآن لقانون الأسرة لمعرفة كيفية تجسيد هذه المساواة باعتباره القانون المسير لأهم وحدة في المجتمع.

أولا :سوف نتطرق إلى المسار التاريخي الذي تم فيه تبني قانون الأسرة في الجزائر وهذا من خلال أهم المراحل:

– بعد انتشار الإسلام في الجزائر، حدثت تغييرات كثيرة على تركيبات الأسر في المغرب العربي وطبقت تشريعات إسلامية حتى دخول المستعمر للبلاد سنة1830 وهذه التشريعات أحدثت ثورة في جميع الأصعدة خاصة في العلاقات العائلية ...إلخ.

– 1962اجتهادات فرنسية لكن لقيت هذه الاجتهادات مقاومة من طرف الجزائريين خوفا منهم من الذوبان و لفرنسة، وحفاظا منهم على الشخصية الوطنية الإسلامية من المستعمر ولقد توج هذا النضال بإنشاء حزب جبهة التحرير الوطني.

– بعد الاستقلال وفي سنة 1963 شرع في التحضير لنص قانون يسير الأفراد لكن كل مرة تفشل هذه المحاولات بسبب المناقشات الحادة التي تدور حوله.

– في سنة 1975 تم إلغاء التشريع الفرنسي الذي كان ساري المفعول وتم استحداث تشريع جديد للبلاد.

أكد الميثاق الوطني على حقوق المرأة كما أكد على الشخصية العربية الإسلامية للأسرة الجزائرية.

[1]– الجريدة الرسمية، 1989 ، ص273 .

– وأخيرا صدر قانون الأسرة بعد المصادقة عليه في جوان 1984 وصاحب صدوره نقاشات واسعة إلى درجة أنه أدى إلى خلق حركة تحررية عند النساء.

فهذا القانون هو النص الأكثر احتجاجا عليه والذين تبنوه يرون أنه مبني على شرائع الإسلام التي أعطت دفعا ايجابيا لازدهار شخصية كل من الرجل والمرأة والطفل وكذلك العلاقات فيما بينهم سواء فيما يخص الطلاق أو الزواج أو الولادة وحتى التركة.

أما المعارضون فيعتبرونه قانونا غير عادل ولا يساوي إطلاقا بين الرجل والمرأة، وظل هؤلاء حتى الآن طالبون بتعديل مواده.

وسوف نحاول الآن من خلال موارد قانون الأسرة تقديم بعض أوجه الصراع القائم حول هذا القانون والذي يصنف في باب العنف و التسلط في حق المرأة.

III.دوافع و إسهامات خروج المرأة إلى العمل :

1.III. دوافع خروج المرأة إلى العمل:

كان هذا الموضوع محور بحوث كثيرة، خاصة دوافع خروج المرأة الأم لميدان العمل فبعض هذه البحوث تناول دراسة الدوافع وراء هذا العمل وبعضها اهتم ببيان نتائجه والبعض الآخر تناول دراسة الاتجاهات والقيم المتعلقة بموضوع خروج المرأة للعمل، وجاءت معظم نتائج هذه البحوث متعارضة، بعضها يؤكد أهمية عمل المرأة والبعض الآخر يسخط على الزوجة الأم التي تخرج للعمل.

ولقد أكدت الغالبية العظمى للنساء أن من أهم دوافعهن للعمل هو الحاجة الاقتصادية والمقصود هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة[1] .

إلا أن هذا الدافع انخفضت قيمته تدريجيا وذلك بازدياد فرص التعليم وزيادة عدد النساء العاملات بالإضافة إلى التغير الذي حدث في مفهوم دور المرأة، بالإضافة إلى الدافع المادي والذي نجده واضحا في الأسر ذات الدخل المنخفض هناك دوافع شخصية كرغبة المرأة لتثبت كفاءتها وقدراتها في انجاز الأعمال التي كانت وقفا على الرجال فقط، أضف إلى ذلك هناك دوافع تحقيق الذات[2] .

وسنتعرض إلى كل من هذه الدوافع بالتفصيل:

III.1. 2. الدافع الاقتصادي:

بينت الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية .والمقصود هو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة.

فقد تبين أن للعمل في حد ذاته أهمية كبرى في حياة المرأة .ففي مقال" وايت سانجدون وجد أنه عند سؤال ثلاثمائة وخمسة وعشرين امرأة عاملة بان يرتبن عشرة

[1]– عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 85 .

[2]– عوفي مصطفى، المرجع السابق، ص 143.

موضوعات حسب أهميتها فكان العمل المنظم الثابت في مقدمة القائمة وجاءت ظروف العمل الحسنة في المرتبة الثانية بينما جاء ترتيب الأجر المرتفع في المرتبة السادسة[1] .

فخروج المرأة للعمل ضرورة استلزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة، والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة، دفع بالمرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها عن دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل المهني ظهر في دراسة قام بها " هير" لنساء طبقة الدنيا يعملن من أجل المادة " [2] .

كما أن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة الحديثة هي التي أجبرت المرأة على العمل ولمساعدة زوجها في تلبية رغبات أفراد أسرتها من مأكل وملبس ودواء.

إن مقتضيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مختلف الأسر تفرض على المرأة الخروج لميدان العمل الوظيفي، حيث أن" الإحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لرفع مستوى معيشة الأسرة كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي[3]".

والعمل بالنسبة للمرأة كما تقول الكاتبة فرانسوا جيرو ضرورة وليس تسلية، بل ضرورة حياة أو الحياة بنفسها[4] ".

وعليه، نجد أنه لقد ارتبط خروج المرأة للعمل، بالدافع الاقتصادي، بحيث تحملت دورا إضافيا إلى جانب دورها الشاق لرعاية الأطفال وتدبير أمور وشؤون المنزل سعيا وراء رفع

---

[1]– عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 86.

[2]– المرجع نفسه، ص 85.

[3]– شكري عليا و آخرون، **المرأة في الريف و الحضر، دراسة لحياتها في العمل و الأسرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1988، ص 238.

[4]– رشوان أحمد، حسين عبد الحميد، **علم اجتماع المرأة** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 26.

المستوى المعيشي للأسرة وتلبية كل ما يحتاجه أطفالها من لوازم الملبس والغذاء والأدوات المدرسية، فهي وإن تركتهم في المنزل لوحدهم طيلة ساعات عملها فهي من جهة أخرى تسهر على تحقيق راحتهم المادية وبالتالي الاجتماعية و النفسية.

العالم اليوم يمر بمرحلة اقتصادية جد صعبة، لذلك يعتبر عمل المرأة هام جدا فهي بدخلها تساهم في تحمل مسؤوليات البيت ومساندة زوجها .كما تضيف" كاميليا عبد الفتاح" في كتابها بعنوان" سكولوجية المرأة العاملة "أن هناك دراسة أجريت في المغرب عبرت فيها النساء أن الدافع الاقتصادي هو الذي يدفعهن إلى العمل.

وفي عام 1953 جاء تقرير" شوستيك "وتبين من نتائج المسح الذي تم على خمسة ألاف امرأة حديثة التخرج أن ثلثي 2/3 مجموع المتزوجات اللائي كن يعملن من أجل مساندة دخول أزواجهن .كما تبين في دراسة يروا من الأمهات (Yarrow) إن 20% الأمهات يعملن من أجل توفير أهداف صحية و ثقافية لأفراد الأسرة[1] .

وهناك دراسة أخرى أجرتها تماضر زهري حسون" حول تأثير المرأة العاملة على التماسك الأسري "وتوصلت إلى أن الرغبة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيسي الذي دفع أغلبية السيدات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل، خاصة اللواتي ينتمين إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بنسبة 88 % [2].

III.1. 3. الدافع الذاتي:

[1]– عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 85.

[2]– تماضر زهور حسون ، **تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي** ، مجلة الأمن و الحياة، العدد، 144، ص 50.

تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية وكذلك حب الظهور وتحقيق المنفعة الشخصية هي دوافع أخرى لخروج المرأة إلى سوق العمل، بحيث تبين في دراسة فريناند زفيج أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة، أكثر من خروجها إلى العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية[1].

ومنه يعتبر هذا الأخير بالنسبة للعاملة وسيلة لتأكيد وإبراز شخصيتها كفرد في المجتمع، له حقوق وواجبات باعتبار أن هذا العمل الخارجي وسيلة لاكتسابها مكانة هامة في المجتمع عامة والأسرة خاصة.

في الواقع" إن العمل قد طور شخصية المرأة، وجعلها تكتشف نفسها وتشعر بأنها فردا منتجا مفيدا، وإنها تستطيع أن تجابه الحياة لو اضطرت الوقوف بمفردها[2] .

وعليه ولأسباب مختلفة كالميل الشخصي، والرغبة في تحقيق الذات والحاجة إلى تحسين المداخيل العائلية وضرورة مساعدة الأسرة، باتت النساء تدخلوا لإعداد متزايدة إلى ميدان العمل المأجور، ولقد تقرر في البحث الذي قام به " لانكشير إن بعض الأمهات يلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج والشعور بالرضا عن العمل واتفاق العمل مع ميولهم[3] .

وإنه لمن الخطأ أن ننضر إلى العمل على أنه مجرد مصدر الإيراد فحسب، بل هو مظهر من مظاهر النشاط الإنساني، فالفرد غير العامل هو إنسان فارغ الحياة، لذلك كان من الخطأ الفادح اعتبار المرأة مخلوق فارغ الحياة.

---

[1]– رشوان أحمد ، حسين عبد الحميد، المرجع السابق، ص 99.

[2]– حطب زهير، **تطور بني الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة** ، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت ، 1976، ص 267.

[3]– عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 89.

فهناك من السيدات يزاولن عملهن حتى بعد الزواج لا لحاجة الأسرة إليه، ولا لحاجتها لذلك، بل للعمل ذاته، وللخروج من بين جدران البيت، وفي هذا الصدد ترى الباحثة " **(HALLOUMA CHERIF)** أن العمل وسيلة لتحسين الوضعية المادية للمرأة، في الوقت نفسه وسيلة لخروجها من جدران البيت والانغلاق بمعنى أنه يوسع المجال الاجتماعي، حيث يخرجها إلى مكان حضاري جديد .

III.1. 3. الدافع التعليمي:

نجد أن الأسرة قد أولت اهتماما كبيرا، وجهودا معتبرة بالنسبة لتعليم المرأة وتكوينها، حيث أصبح تعليمها حتمية لا مفر منها لإخراجها من بؤرة الأمية ولهذا كان لانتشار التعليم على نطاق واسع أثر مباشر في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل، فاندفعت المرأة إلى الشغل في مختلف الميادين جنبا إلى جنب الرجل[1].

وقد أصبح عمل المرأة كتكملة للمشوار الذي قطعته في صيرورة حياتها التعليمية ومنه يبدو أن التعليم هو الذي يساهم في توفير فرص التوظيف، لأن مساهمتها في النشاط المهني يرتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه بواسطة التعليم، إذ أنه بحصولها على الدرجات العلمية، تستطيع تأكيد ذاتها بواسطة العمل الخارجي.

وهكذا تجدر الإشارة إلى القول أن عمل المرأة يرتبط بتعليمها فتستتبع القيام بعمل مهني مناسب مع شهادتها العلمية المحصل عليها .وفي هذا الصدد تقول الباحثة سيمون بوفوار أنه بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها وبحصولها على شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية

[1]– الأخرس محمد صفوح، **تركيب العائلة العربية، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا** ، ط2، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981، ص250.

إذن يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت المرأة على حصولها على العمل وهذا ما أعطى لعجلة التغيير النسوي دفعة قوية، وقد ترتب على تعلم المرأة تحريرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها بشكل مباشر وذلك بتشغيلها في مختلف المهن المتخصصة.

III.1. 4. الدافع السياسي:

أيضا هناك دافع آخر وراء عمل المرأة لا يقل أهمية عن الدوافع السابقة بحيث جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي تنص على المساومة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وانعقدت مؤتمرات دولية في كل من ميكسيكو والقاهرة ودول أخرى لمعالجة أوضاع المرأة في الأسرة، والمجتمع في المجال الاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي، حيث يعتبر العمل بالنسبة للمرأة كحق سياسي، تسعى من خلاله الوصول إلى السلطة.

وقد هاجمت" ماري ريان جندروق "فكرة التبعية الاقتصادية للنساء، وطالبت بحق المرأة في العمل، فالنساء في نظرها يجب أن يقتحمن كل الوظائف، الصناعية والسياسية من أجل أن لا تبقى في مكانة وضيعة وهامشية "لأنه بخروجها للعمل يمكنها أن تشارك في القرار السياسي للدولة.

III.1. 5. الدافع الاجتماعي:

إن الدافع الاجتماعي هو الآخر من بين الدوافع الأساسية التي جعلت المرأة تخرج إلى ميدان العمل الخارجي فمنه يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وإبداء أرائها المختلفة ومن ثمة فرض وجودها في المجتمع مما يسمح لها أن يكون لديها سلطة.

كما أن الشعور بالمسؤولية لدى المرأة العاملة وفرض ذاتها اجتماعيا يظهر جليا في مشتريات البيت (تأثيث البيت) وذلك حتى تثبت دورها في الحياة الأسرية.

إن خروج المرأة للعمل وسع من دائرة واجباتها، بحيث ساهم وعيها الثقافي وارتفاع مستواها التعليمي إلى تغيير وجهة نظرها إلى المسائل الأسرية إذ أصبحت تشارك في كل صغيرة وكبيرة تهم الحياة الاجتماعية لها ولأبنائها، فيمكنها أن تأخذ قرارات قضاء العطل وتسيير ميزانية أسرتها بجزء من مرتبها ومن ثمة تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للأسرة.

ومن كل ما سبق نستنتج أن خروج المرأة للعمل جاء بدافع الحاجة المادية وهذا طبعا يعكس ثقافة المجتمع التي يرغب أساسا في بقاء المرأة في المنزل حتى تتفرغ لواجباتها المنزلية وتربية أطفالها، وتحقيق الذات طبعا لا يتم إلا من خلال القيام بواجباتها الأسرية فالاعتناء بالأسرة هي الوظيفة الأساسية للمرأة أما عملها خارجا فيأتي في المرتبة الثانية ويمكن الاستغناء عنه إذا حدث وفشلت المرأة في التوفيق بين أداء عملها خارجا والقيام بأعبائها الأسرية.

2.III. إسهامات المرأة المختلفة:

2.III. 1. المشاركة السياسية للمرأة في السلطة واتخاذ القرار.

إن تناولنا لقضية المشاركة السياسية للمرأة يجب أن يبدأ من منطلقات أساسية أهمها:

– أن قضايا المرأة لا تنفصل عن قضايا المجتمع ككل.

– أن الأديان السماوية والدساتير قد حفظت للمرأة مكانتها وحقوقها، وأن أي تجاوزات في مجال حقوق المرأة إنما يرجع إلى بعض الممارسات المرتبطة بتقاليد أو أعراف أو قيم اجتماعية .[1]

– أن تعزيز تمكين المرأة بالمشاركة الفعلية في مختلف المجالات لا يتنافى ولا يتعارض مع تقدير دورها الرئيسي والحيوي في رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء.

[1]– فهمي محمد سيد، **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث** ، ط1، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007، ص 124.

– فإذا كانت المرأة هي نصف المجتمع فإن مشاركتها في الحياة السياسية تصبح ضرورة وغاية في وقت واحد، كما أنه لا يخفي علينا أن دخول المرأة دائرة صنع القرار على كافة المستويات هو مؤشر للاستعداد الكامل للتعامل الصحيح مع قرن قادم .ولذا فانه من الضروري معرفة الوضع الحقيقي للمرأة كمواطنة في المجتمع لها حقوقها وعليها واجبات ومدى مشاركتها في القرارات الهامة والقضايا الرئيسية خصوصا وأنها تتأثر بتلك القرارات التي تنعكس نتائجها بشكل مباشر عليها.

ورغم ذلك تظل هناك معوقات تعترض المشاركة السياسية للمرأة فنجد أن نسبة المشاركات في المؤسسات المختلفة محدودة قياسا إلى النسبة التي تمثلها في المجتمع وكذلك فانه في الوقت الذي تبوأت فيه بعض المناصب القيادية، إلا أن هناك الكثير من المناصب التي لم تصل إليها المرأة بعد .ويرجع هذا الخلل إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها:

1– ارتفاع نسبة الأمية وذلك أنه رغم تزايد نسبة تعليم المرأة في العقد الماضية لازالت الأمية تستوعب نسبة غالبة من النساء بصفة عامة وفي الريف بصفة خاصة وفي التحليل الأخير تظل الأمية من أهم معوقات الدور السياسي للمرأة بسبب ترابط حقوق التعليم والعمل ولمشاركة في العمل العام.[1]

2–ارتباط معنى الانجاز بالذكور، وشيوع الأفكار والتقاليد التي تشجع على احتباس المرأة والخوف المستمر على مستقبلها .ومع الأسف فإن نفس تلك الأفكار يعاد إنتاجها بطريقة أو بأخرى بواسطة بعض المناهج التعليمية والموارد الإعلامية.

3–ضعف التنسيق بين المنظمات النسائية على نحو لا يمكنها من تكتيل الجهود والموارد اللازمة لرفع مستوى الوعي السياسي للمرأة من جهة، وحل مشكلة تصارع الأدوار التي تعاني منها المرأة من جهة أخرى.

[1]– فهمي محمد السيد، المرجع السابق، ص 126.

4-عدم الوعي بين النساء بالحقوق الممنوحة، أي بحقوقها القانونية وما كفلته لها التشريعات المختلفة، كذلك عدم معرفة الرجل بتلك الحقوق يوقعها في مشكلات كثيرة، كذلك فإن الفهم الخاطئ لما ورد من أحكام في الشريعة الإسلامية والدساتير المختلفة.

ففي الجزائر التي ناضلت فيها المرأة من أجل الاستقلال وحصلت على بعض الحقوق السياسية والاجتماعية كالتصويت وعدم التزوج القسرى وتعدد الزوجات والزواج المبكر، إلا أنه لم يغير من وضعها ودورها، وأصبح الضغط الاجتماعي قويا، ولم تحاول الجزائر وضع سياسة لتحرير المرأة، ولا تشارك المرأة في الأنشطة العامة إلا بعد موافقة من الأب أو الزوج، وحتى التنظيم النسائي في الجزائر لا يمثل حلقة اتصال بين النساء والحكومة.

III.2. 2. المشاركة الاقتصادية للمرأة:

لا شك في أن المرأة تساهم في العديد من الصناعات التمويلية مثل صناعة الدواء والمأكل والملبس والتطريز والحياكة والأشغال اليدوية والزخرفة والنسيج الرفيع، وصناعة اللبن والجبن وتربية الدواجن، والعمل بالزراعة والحقل والبيع والشراء بالسوق...الخ وما يترتب على ذلك من تنمية الأسرة والمجتمع[1] .

III.2. 3. المشاركة الاجتماعية للمرأة:

لا شك أن لها دور تنموي في العمل الاجتماعي لا يستطيع احد إنكاره، حيث تشارك فيه عن طريق جمعيات سيجلون فيها أهدافهم بوزارة الشؤون الاجتماعية ومن الأمثلة عن الأعمال الاجتماعية للمرأة، مراكز رعاية الأمومة والطفولة، مكاتب وزارة الصحة مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، الأندية الاجتماعية[2] .

[1]- نور عصام ، **دور المرأة في تنمية المجتمع**، جامعة الزقازيق، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 41.

[2]- السنوسي رمضان و الدوسي عبد السلام، **دور المرأة العربية في التنمية**، ط1، دار الكتب الوطنية، 2009، ص 85.

نلاحظ أن المرأة استطاعت أن تقتحم بنجاح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستطاعت أن تثبت وجودها في جميع ميادين الحياة.

VI. الوضعية التعليمية للمرأة الجزائرية :

منذ مرحلة النضال الوطني التحرري ضد المستعمرة الفرنسية سعت المرأة إلى التحرر بدرجات متفاوتة، باعتبار قضية تحررها جزءا من المسالة الوطنية، وقضية إنسانية واجتماعية ومجتمعية عامة من جهة، وقضية تتعلق باضطهاد المرأة وما تتعرض له من أشكال الظلم والاستغلال والقهر والعنف وما تعانيه من أنواع التمييز الجنسي والقانوني في سائر مجالات الحياة من جهة أخرى، فالمسالة الوطنية التحررية قضية المجتمع ككل كونها قضية عامة تشمل قضيتي الرجال والنساء على قدم المساواة، أي قضية تحرر المجتمع وعقلنته وديمقراطيته وتقدمه[1] .

2.VI. تعليم الفتاة إبان الحقبة الاستعمارية.

لقد كان التعليم الفرنسي في الجزائر الخاص بالبنات هدفه هو السماح للمسلمات من اكتساب ثقافة مزدوجة والارتقاء في نفس الوقت إلى المستوى التعليمي لأزواجهن في المستقبل، كما كان يهدف إلى تكوين مدرسات لتعليم اللغة العربية في الابتدائي وإعطاء الدروس الإضافية للبنات .

1.VI. 2. المدرسة القرآنية:

هي مدارس دينية لا تدرس في غالب الأحيان إلا اللغة العربية والقرآن الكريم لا وهناك من يضيف إلى برامجه بعض المواد كالحساب والرسم والأشغال اليدوية والأناشيد

[1]– المدني توفيق، **اتجاهات المغرب العربي بين الأحياء و التأجيل** ، دراسة تاريخية سياسية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 113.

وبالتالي كانت الفتاة على غرار الذكر تتلقى نفس التعليم وتزيد عنه في الأمور التي تخصها كامرأة.

1.VI. 3.جمعية العلماء المسلمين:

تأسست هذه الجمعية بقيادة عبد الحميد بن باديس في 1931 بقسنطينة وكان هدفها تطوير تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وكانت تسعى لفتح مدارس في كل مكان وتعطي تعليما خاصا بالذكور والإناث على حد سواء .

IV.أثر وانعكاسات خروج المرأة إلى ميدان العمل:

1.IV. الانعكاسات على شخصيتها:

إن المرأة المشتغلة تعمل رغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكانياتها والمساهمة في تطوير المجتمع، أي لديها رغبة في القيام بدور إيجابي نشيط في الحياة، وقد تبنى ذلك في إحساسها بذاتها ومن إقبالها على الحياة بتفاؤل، رغم أن عملها داخل المنزل قد يمنحها الاستقلال الذاتي ولكنه لا يفيد المجتمع مباشرة فهو لا يحررها بل يجعلها متعلقة بالزوج أن المرأة مهما S.BOURA والأطفال فتظل مشاعر التبعية قائمة على ذاتها، حيث يرى كانت محترمة فإنها تبقى ثانوية تابعة، فالفشل في الحياة الزوجية بالنسبة إليها خطر، فهي زوجة قبل كل شيء .بالإضافة إلى التأثير الايجابي الذي يحدثه العمل على نفسية المرأة نجد التأثيرات السلبية، فقد تتعرض المرأة العاملة للتأزم النفسي الذي يسببه حرمانها من أداء رسالتها الطبيعية وهي الأمومة.

كما أن المرأة العاملة تشعر بصداع عنيف بين مغريات الحياة العملية خارج المنزل وحنينها إلى الاستقرار وبناء بيت تكون فيه الزوجة والأم [1].

[1]– عبد الفتاح كمايليا، المرجع السابق، ص 269.

2.IV.انعكاسات عمل المرأة على رعاية الأبناء:

هناك فكرة سائدة وهي أن الأمهات العاملات تختلف عن الأمهات الغير العاملات في اتجاهين نحو تربية الأبناء بحيث توجد دراسة تؤكد على النتائج السلبية لعمل الأم فيما يخص رعاية أطفالها باعتبار أن العلاقة بين الأم وطفلها بمثابة ركيزة أساسية في النمو الاجتماعي والنفسي والانفعالي، كما يعتبر الانفصال المطول والمتكرر بين الطفل والأم من الأمور المهددة للاستقرار[1].

إن العلاقة التفاعلية بين الأم والطفل ليس المهم في عدد الساعات التي تقضيها الأم مع طفلها إنما في نوعية التفاعل الحاصل بين الطفل والأم، فقد أدى خروج المرأة للعمل إلى تخليها عن العملية الطبيعية ولجوء المرأة إلى العملية الاصطناعية أي الفطام. إن قضاء المرأة ساعات طويلة في العمل يعرض أطفالها إلى الإهمال وسوء التربية، ناهيك عن قلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت، فالمرأة العاملة تتعرض لمشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها أثناء خروجها للعمل[2] .

يقال أن عمل المرأة يقدم للأطفال فرصة للتعاون والتعلم في المنزل ويعرض عليهم أعباء ثقيلة لا يتحملها البالغين[3].

نجد في بعض الأحيان الأسر النواة تلجأ إلى الاستعانة بالخادمات أو المربيات الأجنبيات للمساهمة في القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال دون الوعي بأسس وأصول التربية الصحيحة للأطفال هذا ما يؤثر بلا شك على نمو الأطفال وانتشار العنف بينهم[4] .

---

[1]– نفس المرجع، ص 270.

[2]– بيومي محمد أحمد، عفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي**، دار المعرفة الجامعية، مصر،2003، ص 81.

[3]– خولي سناء، **الأسرة و الحياة العائلية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص99.

[4]– غنيم رشاد و آخرون ، **علم الاجتماع العائلي** ، ط2، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع و الطباعة، مصر، 2008، ص 141.

كما أن عمل المرأة العاملة تميل إلى تحديد عدد الأبناء نظرا لحبها الشديد لمهنتها وارتباطها بها نتيجة الحاجة المادية فأصبحت على إثر ذلك مضطرة إلى تحديد عدد الأبناء لكي لا يعرقلون حياتها المهنية.

IV.3.انعكاسات عمل المرأة على العلاقة بزوجها:

تتعرض المرأة لسوء وتأزم وتوتر علاقتها الزوجية وهذا يحدث بسبب غياب المرأة عن البيت، وتعرضها للإرهاق والتعب وكذلك عدم مبادرة الزوج في مساعدته لزوجته في الوظائف المنزلية، هنا يعتقد أنها مقصرة وغير قادرة على خدمته وخدمة أطفالها، مما يؤدي إلى الشجار بينهما.

فقد أصبح عمل المرأة في المنزل يشارك فيه الرجل أما إذا تمسك بالمعايير القديمة لتقسيم العمل فان ذلك يؤدي إلى شجار ومتاعب بينهما .

خلاصة :

إن للعمل قيمة كبيرة في حياة الإنسان السيكولوجية والاجتماعية، وأن التغيرات الإيديولوجية والتكنولوجية قد أدت إلى دخول المرأة للعمل والإنتاج فخلقت إنسانا جديدا له مميزاته وخصائصه النفسية المختلفة عن خصائص المرأة القديمة التي محيطها الأسرة والنزل والأهل والأقارب.

لقد تمكننا من خلال تعرضنا لهذا الفصل إلى التعرف على وضعية المرأة العاملة في العالم والدوافع التي ساهمت في إقحامها عالم الشغل بجدارة رغم المشاكل التي كانت تشكل عائقا أمام تحقيق أهدافها.

والمرأة الجزائرية كغيرها من نساء العالم تجاوزت الحدود التقليدية في خروجها من المنزل لتبرهن بذلك على جدارتها في شغل مكانة هامة في المجتمع وذلك من خلال توليها لمهمتين بالغتين في الأهمية، مهمة ربة بيت وتربية الأبناء ومهمة الموظفة والعاملة.